بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

November 2000. Issue No. 214
العدد ٢١٤، نوفمبر ٢٠٠٠م، شعبان/رمضان ١٤٢١ هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

تحية للحجر، سلاح المظلومين في فلسطين وغيرها

حجر الطفل الفلسطيني كان هو الاقوى في ايصال ظلامة الامة الى العالم. وفيما كان الحكام في سبات بعد عقود من تداعي الموقف والسياسة، انطلقت احجار الاطفال في وجوه قوات الاحتلال فتزلزلت الارض تحت اقدامهم، ووجد العالم نفسه مضطرا للاعتراف بوجود حق مغتصب ونظام مفروض بقوة خارجية. لكن هذا الاعتراف وحده لا يكفي لحل الاشكال. فدماء الابرياء تسيل بدون توقف، وارواح الاطفال تزهق بدون رحمة، والموقف الدولي يتسم باللامبالاة. والاصعب من ذلك ان يستمر الموقف العربي في التراجع والرعب، وكأن المحتلين قادرون على فعل كل شيء. وحده كان الطفل الفلسطيني صامدا يدافع عن المسجد الاقصى. وباسم الامة كان يخط دربه شهيدا وشاهدا. لم يستمع استغاثته الا ثلة مؤمنة امتحن الله قلوبها للتقوى فلبت نداء ربها وتوجهت نحوه. من لبنان لبت الامة عبر مجموعة صغيرة من ابنائها نداء الاستغاثة، فاذا بكيان الاحتلال مذعورا امام صمود حزب الله. وتتدخل الوساطات الدولية على الفور بهدف اطلاق سراح بضعة اسرائيليين محتجزين لدى حزب الله، بينما لم يتحرك احد للمطالبة باطلاق سراح المناضلين من اللبنانيين والفلسطينيين.

تجمع بضعة من الحكام العرب في شرم الشيخ ليصغوا الى الاوامر الامريكية، فوجد الرئيس الامريكي بيل كلينتون نفسه نجما في سماء مظلمة ليس فيها سوى رموز خافتة ليس فيها روح، كانت مهمته الاولى انتشال الكيان الاسرائيلي من الوحل الذي سقط فيه واعادة تأهيله لعدوان آخر ضد الامة. في شرم الشيخ كاد المجتمعون يقضون على الانتفاضة الفلسطينية المباركة ومعها حقوق الشعب المظلوم، لكن الله كان بالمرصاد للمتآمرين، فلم تسفر القمة عن شيء، ورجع الزعماء الى بلادهم، يتملكهم الخوف والقلق من مستقبل غامض. لكن ابناء فلسطين كانوا يحملون ارواحا من نوع آخر، فكان فشل شرم الشيخ دافعا لهم لمزيد من البذل والعطاء والعمل. كان ذلك الاجتماع التآمري محاولة لافشال الانتفاضة بالضغط على القيادة الفلسطينية وتهديدها بوقف مشروع السلام الامريكي، ودفع بعض الحكومات العربية لاتخاذ مواقف اكثر تخاذلا واستسلاما. ثم جاءت القمة العربية التي عقدت في القاهرة، وهي الاولى منذ اكثر من اربعة اعوام، لتخرج بقرارات لا تلبي طموحات الرأي العام العربي، حسب ما قاله الرئيس المصري حسني مبارك في ختامها. فبدلا من اظهار موقف عربي موحد معارض للمشروع الامريكي ورافض للسياسات الاسرائيلية ومؤكد للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، أقرت القمة عددا من الاجراءات التي لا تتصل بصميم الازمة. فأقرت مشروعا لانشاء صندوق لدعم الانتفاضة بمليار دولار، وطالبت «اسرائيل» بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية، ودعت الى خفض الاتصالات بالعدو الاسرائيلي. لكنها لم تطرح موقفا عربيا يلمح بالاستعداد للمواجهة والدفاع عن القدس والشعب الفلسطيني بكل الامكانات، ولم تهدد بقطع العلاقات مع الجهات الداعمة للمحتلين الاسرائيليين. ولم يتم التلويح بخفض تصدير النفط.

منذ زمن كانت الجماهير العربية قد أدركت عجز حكوماتها عن اتخاذ خطوات عملية تتناسب مع التحديات الاسرائيلية والتهديدات الامريكية. ولم تعول كثيرا على بعض التصريحات التي تصدر بين الحين والآخر حول الموقف من قوات الاحتلال الاسرائيلية. وجاءت الانتفاضة الفلسطينية الاخيرة لتكشف بوضوح اكبر مدى ما يمكن ان يصل اليه تخاذل الحكومات العربية وتجاهلها لمشاعر العرب والمسلمين. وبسبب هذا التداعي في الموقف وجد رئيس الوزراء الاسرائيلي نفسه محميا بشكل كامل من قبل الامريكيين من جهة والموقف العربي من جهة اخرى، فسلط قواته على المتظاهرين، مستعملا الطائرات والدبابات، بينما كانت صرخات الاستغاثة تنطلق من كل زاوية فلسطينية. فخرجت الجماهير العربية في تظاهرات حاشدة في كل زوايا العالم العربي. واتضح مدى عمق المشاعر تجاه القضية الاساس التي كانت عنوانا للوجود السياسي العربي منذ عقود. ولكن الحكومات سعت لتحجيم الغضب الشعبي وقامت بعض الحكومات بمواجهة المتظاهرين، بالقمع والاعتقال وربما القتل في بعض الحالات. لم يكن الامر سهلا خصوصا مع استمرار القمع الاسرائيلي للفلسطينيين. واستمر غليان المشاعر، بينما كان اطفال فلسطين وشبابها يتساقطون شهداء بمعدلات مرعبة.

لم يكن احد يطلب من الحكومات العربية ان تكون بمستوى طموحات الجماهير، فذلك ما لم يكن ممكنا نظرا لطبيعة انظمة الحكم وطبيعتها القمعية والتسلطية

التتمة ص ٨

○ تضامنا مع الشعب الفلسطيني المظلوم، عبر شعب البحرين عن تضامنه الكامل مع اشقائه في الارض المحتلة وخرجوا في مسيرات عملاقة منددين بالارهاب الاسرائيلي وسياسات التصفية الصهيونية. وقد انطلقت المسيرات الاحتجاجية من المساجد الرئيسية في المنامة والمحرق بعد صلاة الجمعة خلال الشهر الماضي. ووقف المواطنون صفا واحدا في مسيراتهم تلك، مؤكدين للعالم صفهم الموحد في دعمهم للحرية التي يطالب بها شعب فلسطين. وأبى المواطنون الصمت في الايام الاخرى فخرجوا في مسيرات عديدة في المناطق الاخرى، مثل النعيم وكرزكان السنابس والبلاد القديم وكرباباد وغيرها. ورفعت خلال هذه المسيرات شعارات وطنية قوية تدعم شعب فلسطين وتندد بالسياسات الظالمة والعدوان على المناطق الاسلامية المقدسة. وقامت قوات التعذيب الحكومية بالاعتداء على بعض المسيرات خصوصا التي خرجت بمنطقة البلاد القديم والنعيم، حيث انقض الجلاوزة على المشاركين واطلقوا عليهم الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي. واعتبرت تلك الاعتداءات محاولة يائسة لادخال الرعب في قلوب المواطنين لكي يتوقفوا عن التظاهر والاحتجاج. ويتوقع استمرار المسيرات الشعبية في الاسابيع القادمة خصوصا مع استمرار الارهاب الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وحثت المعارضة المواطنين على المشاركة بشكل كبير في المسيرات والتظاهرات.

○ أحيا المواطنون في ٢ اكتوبر الماضي أربعينية ضحايا الطائرة المنكوبة التابعة لشركة «طيران الخليج»، وأقيمت مجالس الفاتحة على ارواحهم، وتوجه المواطنون الى قبور الضحايا لقراءة القرآن الكريم. وعم البلاد حزن كبير، وتبادل المواطنون التعازي بالمناسبة الحزينة. هذا في الوقت الذي كانت فيه العائلة الحاكمة تقيم مهرجانا بالمنطقة الشمالية متجاهلة مشاعر المواطنين المفجوعين. وتعبيرا عن الغضب الشعبي ازاء ذلك تمت مقاطعة المهرجان، ولم يحضره سوى اقل من عشرة بالمائة من العدد الذي كانت الحكومة تتحدث عنه باسهاب، وكان اغلب الحاضرين من طلبة المدارس الذين أجبروا على الحضور. وقدمت لعدد من الافراد مبالغ مالية ضخمة ثمنا لدورهم في تنظيم المهرجانات واجبار المواطنين على التوقيع على وثائق «الولاء» للعائلة الحاكمة بالقوة والابتزاز.

○ تواصلت جرائم الاعتقال التعسفي، واعتقلت قوات التعذيب عددا من الاطفال من مناطق متعددة. وشملت الاعتقالات عددا من المواطنين بمناطق كرزكان والدراز والمرخ. وقد تعرض بعض المواطنين للتعذيب الشديد خصوصا الذين شاركوا في مسيرة النعيم في ٢٢ اكتوبر. واكدت المعلومات المتوفرة تعرض السيد محمد السيد احمد الغريفي والسيد حسين الحايكي لتعذيب وحشي خلال فترة احتجازهما. ومارس جهاز التعذيب بحقهما سياسته التي اصبحت معروفة للجميع والتي تتلخص بإلحاق اقسى التعذيب بحق المعتقل في أقصر فترة ممكنة ثم اطلاق سراحه لكي لا يضاف اسمه الى قائمة المعتقلين، فيصبح موضع حرج للعائلة الحاكمة.

○ استمرت معاناة العمال البحرينيين بشكل اكثر خطورة وذلك بعد اعلان الشركة الدنماركية للالبان عن استغنائها عن خدمات عشرات الموظفين البحرينيين. وقد تم الشهر الماضي فصل ١٣ موظفا من اعمالهم، ووجهت انذارات بفصل ٥٥ آخرين. وفشلت الحكومة في تطوير مشاريع التوظيف التي تحدثت عنها كثيرا تحت اطار «البحرنة». وتساهم سياسات الحكومة على الاستغناء عن خدمات المواطنين البحرينيين، خصوصا عندما يصر رئيس الوزراء على منع اعادة توظيف المواطنين الذين خرجوا من السجن بعد قضاء فترات سجنهم.

○ استمر المواطنون الشرفاء في التعبير الحر عن آرائهم ومواقفهم عبر مقالات نشر أغلبها في الصحافة الاجنبية. واحتوت المقالات على اجماع كامل على المطالب الدستورية الرئيسية وعدم التنازل عنها. وشارك ناشطون حقوقيين بحرينيون في ندوات اقيمت في المغرب ومصر حول حقوق الانسان. وتحدث هؤلاء عن معاناة شعب البحرين في ضوء سياسات الحكومة التي تنتهج انتهاك حقوق الانسان بشكل منتظم. كما شارك المواطنون المنفيون في فعاليات دولية في بيروت وغيرها، واستطاع هؤلاء تسليط الاضواء على معاناة شعب البحرين في ظل سياسات القمع المتواصلة.

الوضع السياسي في البحرين: قضايا ساخنة وتحديات مستمرة (١ من ٢)

ما بين ديسمبر ١٩٩٤، وديسمبر ٢٠٠٠، فترة ستة أعوام شهدت البحرين خلالها أكبر انتفاضة شعبية وتحولات اجتماعية وسياسية جذرية. ففي ديسمبر ١٩٩٤، كان مجلس التعاون الخليجي يعقد قمته وسط أصوات المتظاهرين وانفجارات اسطوانات الغاز، وكان ملوك وآراء الدول الخليجية يسمعون تلك الهتافات وتدمع عيونهم بسبب تسرب الغازات المسيلة للدموع إلى غرفهم.

انفجرت الانتفاضة الشعبية في ٥ ديسمبر ١٩٩٤، لأن الحكومة كانت قد استهجنت الشعب ونأت بنفسها عن مطالبه وفضلت التعامل معه بالقسوة والشدة بدلا من التفاهم والحوار. كان اسم «وزارة الداخلية» وأسماء ضباط المخابرات تثير الرعب في أوساط الشعب قبل ديسمبر ١٩٩٤، واعتمدت الحكومة كثيرا على وزارة الداخلية لفرض سلطتها على الشعب. إلا أن المفاجأة الكبرى لها كانت عندما خرجت الجماهير إلى الشوارع متحدية أجهزة القمع والمخابرات، رافعة أصواتها عاليا. الوضع المتأزم الذي سبق انتفاضة التسعينات كان يتجه للانفجار بدون معالجة سياسية حكيمة او اعتراف من الحكومة بوجود مشكلة سياسية قائمة. الوضع انفجر وتطورت الأحداث وسقط الشهداء واعتقل الآلاف من أهل البحرين وأصبحت بذلك مطالب الشعب واضحة للجميع، ترددها وكالات الأنباء الدولية والمنظمات الحقوقية والمؤسسات الفكرية والإعلامية. ولم يعد خافيا على أحد ما هي تلك المطالب، ومن هو شعب البحرين الذي يطالب بها وما هو تاريخه وما هي حضارته وما نوع المستقبل الذي ينشده.

السبب الرئيسي لانفجار انتفاضة التسعينات هو عدم فهم المؤسسة الحاكمة شعب البحرين والترفع عليه وعدم الاعتراف برأيه. والسؤال المطروح حاليا هو هل فهمت المؤسسة الحاكمة الشعب وهل لديها استعداد للاستماع لمطالبه، أم أنها لا زالت تنهج منهجها القديم وأنها لا زالت لا تستطيع التفاهم مع أهل البحرين؟ هذه بعض الأسئلة الساخنة المطروحة على الساحة السياسية وهي موضوع النقاش الدائر في مختلف الأوساط، ما عدا – ربما – الأوساط الحكومية. مطالب المعارضة ليست مجهولة، ولكن استعراضها والتأكيد عليها يساعد على تقييم التطورات وقياسها سلبا أو إيجابا. فهي كثيرة، ولكن المطالب السياسية هي ذاتها التي طرحت في العام ١٩٣٨.

فانتهاء العهد القديم ودخول الإدارة الحديثة للدولة في العشرينات وبداية التعليم الحديث واكتشاف البترول في مطلع الثلاثينات وتداخل قطاعات المجتمع المختلفة مع بعضها البعض أدى لظهور المجتمع الحديث. هذا المجتمع الحديث كان يعاني من مختلفات العهد القديم، إلا أن وجهاء المجتمع والنخبة المثقفة والتجار كانوا أقوى من تلك المخلفات ولذلك جاء التحرك الوطني الأول الذي ظهر في العام ١٩٣٨، شارك فيه وجهاء السنة والشيعة وطرحوا نفس المطالب التي يرفعها شعب البحرين اليوم. إلا أن الإدارة الحديثة للدولة (التي كان يسيطر علها المستشار تشارلز بليغريف)، لجأت إلى القمع المباشر لإخماد تلك المطالب. وهكذا قمعت حركة ١٩٣٨، بأسلوب خبيث إذ ركزت الإدارة (الحكومة) على الجانب السني فقط، واعتقلت ونفت القادة السنة فقط. أما الشيعة الذين رفعوا المطالب نفسها فإنهم لم يتعرضوا للتصفيات حينها، مما يدل على أن الحكومة ليست ضد طائفة بعينها وإنما تختار استراتيجيتها حسب المصلحة. أما في انتفاضة الخمسينات ١٩٥٤–١٩٥٦، فلم تستطع الحكومة الاستفراد بطائفة دون أخرى. ولذلك فقد سقط الجرحى في شوارع المحرق والمنامة والسنابس وغيرها. مطالب الخمسينات هي ذاتها مطالب السبعينات لم تتغير وتتمحور حول حق أهل البحرين في انتخاب مجلس تشريعي بالإضافة لحرية العمل النقابي وحرية التعبير عن الرأي. كان رد المستشار البريطاني على مطالب الشعب بأن البحرينيين «لا يفهمون ولا يحتاجون لبرلمان للمائة سنة القادمة». ولذلك كان المستشار البريطاني يخلط بين أمرين. كان يسعى لتكوين وتعزيز إدارة الدولة الحديثة ولكن دون أن تكون تلك الإدارة حاوية على متطلباتها العصرية المتكاملة والتي تشمل وجود رأي للشعب المحكوم ووجود هيئة تشريعية نابعة من المجتمع. فالمستشار البريطاني أراد دولة حديثة بدون محتوى برلماني، وأراد مؤسسة إدارية ناجحة ولكنها خاضعة لهيمنة قبلية – إقطاعية لا تعترف بحق «الاتباع» في ممارسة دورهم التشريعي والرقابي على تلك الإدارة.

ان المجلس المنتخب – في أي دولة حديثة – له مهمتان: الأولى تشريعية، بمعنى سن القوانين والنظر في التشريعات والاتفاقيات التي تحدد مسار الحكومة. والمهمة الثانية مراقبة الأجهزة التنفيذية التي يقع على عاتقها تنفيذ تلك التشريعات. وأي دولة لا تمتلك مجلسا تشريعيا يراقب السلطة التنفيذية فهي دولة ليست حديثة وإنما مؤسسة دكتاتورية قمعية تعتبر نفسها فوق المجتمع ولها حقوق خاصة بها تعلو وتسمو على أفراد المجتمع الآخرين الذين سلبت منهم تلك الحقوق. المنطقان – الاستعماري والإقطاعي – وجدا أنفسهما في مأزق سياسي في مطلع السبعينات عندما شرعت بريطانيا في الانسحاب من الخليج وبدأت إيران تطالب بالبحرين. ذلك المأزق السياسي دفع بأولئك المستعمرين والإقطاعيين للتفكير بجدية للتخلص من تلك الأخطار ولم يكن هناك بد من الخضوع لمطالب شعب البحرين العادلة. وهكذا كان مطلع العام ١٩٧٠، عندما ورد إلى البحرين موفد الأمين العام للأمم المتحدة لاستكشاف آراء أهل البحرين. كان رأيهم – ولا زال – هو استقلال البحرين وقيام دولة حديثة. كانت مطالب أهل البحرين واضحة وكانوا يطرحون تلك المطالب أمام موفد الأمم المتحدة ويتحدثون بها في كل مجلس. ولذلك فقد نتج عن تلك الأزمة السياسية خضوع المنطقين الاستعماري والإقطاعي لمطالب مجتمع البحرين الحديث: إقامة مجلس تشريعي منتخب لممارسة دوره الطبيعي والأساسي بوجود دولة حديثة ومستقلة.

غير أن السنوات الأولى من السبعينات شهدت صراعا حادا بين مفهومين. مفهوم يرى أن مجتمع البحرين الحديث لا وجود له بدون حياة سياسية عصرية تعتمد على المؤسسات التمثيلية للشعب. أما المفهوم الآخر فهو الذي يرى أن وجود مؤسسات تمثيلية شعبية يشكل خطرا على امتيازات فئة معينة كانت لها السيادة المطلقة في فترة العهد القديم. ووجدت الإقطاعية–القبلية أنها لا تستطيع التعايش مع تركيبة اجتماعية متطورة قائمة على أساس دستوري، ولهذا تم تعطيل الحياة البرلمانية في العام ١٩٧٥، وعاد التحالف الإقطاعي–الاستعماري ليحكم البلاد ولكن بثوب مختلف عن الماضي. نعم خرجت القوات البريطانية، وخرج المسؤولون البريطانيون، ولكن البريطانيين أصبحوا مستشارين ومدراء أمن يساعدون الأطراف القبلية التي تقاوم التحديث وتقاوم كل ما يمت للديمقراطية في الممارسة السياسية بصلة. ولعل استمرار نفس الطاقم الأمني (ممثلا في البريطاني إيان هندرسون) في إدارة أجهزة الأمن والمخابرات واعتقال المواطنين واضطهادهم أصدق تعبير لعودة التحالف القبلي–الاستعماري. هذا التحالف كان يعتمد على تقسيم المجتمع البحرين إلى تقسيمات أثنية وطائفية ويتعامل مع هذه التقسيمات بصراحة. ورغم أن مجتمع البحرين سعى دائما للتخلص من العوامل التفريقية في جميع حركاته الوطنية الممتدة منذ العام ١٩٣٨، إلا أن التحالف القبلي–الاستعماري وجد نفسه مضطرا للبقاء على هذه التقسيمات وتعزيزها لتسهيل عملية السيطرة وضرب الفئات ببعضها البعض.

وهكذا بدأت فترة الثمانينات من القرن العشرين مع أحداث إقليمية كبرى تمثلت في انتهاء العهد الملكي الإيراني وصعود التيار الإسلامي إلى ساحة الأحداث السياسية. هذه الفترة هي أيضا الفترة الذهبية لعودة الحكم الإقطاعي القبلي المتلبس بلباس الدولة الوطنية. ففي الفترة التي سبقت العشرينات من القرن العشرين لم يكن الحكم القبلي–الإقطاعي بحاجة لتبرير وكان واضحا ويمارس علانية. أما في فترة الثمانينات فإن الحكم الإقطاعي–القبلي لبس لباسا مختلفا. هذا اللباس اسمه «دولة البحرين» ورمزه علم ونشيد وطني ووزراء ومدراء وأجهزة دولة ضخمة خصوصا في مجالات الأمن والدفاع. كل هذه الألبسة كانت ظاهرية فالحكم في أساسه ومحتواه لم يتغير عما قبل بل أنه أصبح أكثر تعقيدا. وإذا كانت بريطانيا متواجدة في السابق وتتحالف مع الحكم الإقطاعي، فإن الأوضاع السياسية الإقليمية والدولية في الثمانينات وفرت للحكم الإقطاعي–القبلي غطاءً مناسبا لتعزيز وجوده في مقابل قوى المجتمع التحديثية. وهكذا نرى أن الثمانينات هي من أشد الفترات التي عانى منها مجتمع البحرين وأصبح التمييز الأثني والمذهبي سمة أساسية لجميع سياسات الحكم في شتى المجالات. لم ينقض عقد الثمانينات إلا والسجون مملوءة بشباب البحرين، ومئات من المشردين خارج البلاد، وحرمان سياسي لجميع فئات المجتمع واضطرابات سياسية متتالية، حتى أصبح شعب البحرين يتوقع الإعلان عن اكتشاف مؤامرة لقلب النظام في كل ديسمبر من كل عام. ففي فترة العشرين سنة من ١٩٨٠ حتى العام ٢٠٠٠، أعلنت الحكومة عن إحباط ما لا يقل عن خمسة عشر محاولة انقلابية ادعى جهاز الأمن اكتشافها واعتقال المتورطين فيها. وهكذا مع الأيام أصبح الجهاز الأمني (المسيطر عليه من قبل الضباط البريطانيين والاجانب) الحليف الأكبر والقوة الضاربة الأولى للحكم القبلي في مواجهة المجتمع. والمؤسسات الأمنية والدفاعية هي المؤسسات التي توسعت بصورة مستمرة وهي التي تحظى باهتمام العائلة الحاكمة وهي التي تحدد مسار الدولة. وعدد الصورة التي تنشر أسبوعيا لطوابير الضباط ورجال الأمن العام وتوزيع الأوسمة والاحتفالات المتتالية بصورة أسبوعية وشهرية «لتخريج دفعة جديدة من ضباط الأمن»، يوحي للمواطنين وكأن البحرين أصبحت الدولة الأولى في العالم في هذا المجال لكثرة عدد الذين يتخرجون بعد دورات تدريبية.

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠٠

٢٩ سبتمبر

● أعادت المعارضة تأكيد مطالبتها باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني على اساسه. وقالت ان من حق الحكومة تعيين ما تشاء من هيئات استشارية، ولكن المجلس الوطني شأن دستوري يعتبر التنكر له انتهاكا لدستور البلاد. ولا تكتمل شرعية حكم الامير الا بتقديمه القسم امام المجلس الوطني المنتخب طبقا للمادة ٣٣ ح من الدستور الذي ينص على ما يلي: «على الامير حماية شرعية الحكومة وسيادة القانون، وعليه الادلاء بالقسم التالي امام جلسة خاصة للمجلس الوطني: «أقسم بالله العظيم ان احترم الدستور وقوانين الدولة، واحمي الحريات وممتلكات الناس ومصالحهم، واحمي استقلال البلاد وسيادتها على اراضيها». وهذه المادة تحدد، بشكل لا يقبل التأويل، آلية حكم الامير ومسؤولياته التي في مقدمتها حماية الدستور. وقد مضى على تسلم الامير مقاليد الحكم اكثر من ثمانية عشر شهرا ولم يفعل ذلك. وبرغم التصريحات التي ادلى بها عن استعداده للاستماع الى مطالب المواطنين فقد تجاهل المطلب الرئيسي الذي يشكل عنوان الازمة السياسية في البلاد وهو اعادة ا لعمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وتدرك المعارضة ان رئيس الوزراء ما يزال يشكل حجر عثرة امام اي اصلاح سياسي حقيقي في البلاد، ولكن مطلوب من الامير ان يلتزم بدستور البلاد الذي هو مصدر الشرعية الوحيد لحكم العائلة الخليفية، وبدون الالتزام به يبقى ذلك الحكم ديكتاتوريا مفروضا بالقوة.

● وقد استقبلت المعارضة خبر تعيين اعضاء مجلس الشورى بموقف مسؤول، واعتبرت التعيينات شأنا خاصا بين العائلة الحاكمة والاعضاء الذين قبلوا العمل لديها كموظفين رسميين. بينما يطالب الشعب بانتخاب ممثليه للمجلس الوطني وفق مواد الدستور. وقالت ان الحكومة التي تستعين بالخبراء الاجانب لتحديد سياساتها في الداخل والخارج، وخبراء التعذيب مثل ايان هندرسون ودونالد برايان ومحمود العكوري وغيرهم، قررت الاستعانة ببعض ابناء البلد لتقديم بعض المشورات لرئيس الوزراء، وهي مشورات غير ملزمة ولا تمثل تطورا في اسلوب ادارة البلاد، خصوصا اذا ما قون الوضع بما كان عليه قبل ربع قرن. وناشدت المعارضة ان يتخذ الامير قرارا شجاعا بتطوير الوضع السياسي في البلاد ورفض سياسات رئيس الوزراء التي تهدف باستمرار لابقاء البلاد تحت تسلطه مستغلا امكانات الدولة لتكريس حكمه الاستبدادي.

● وقالت المعارضة ان تعيين عضوين من الطائفتين اليهودية والمسيحية بمجلس الشورى لا يمثل تطورا حقيقيا لانه لم يتحقق عبر ممارسة انتخابية حرة تمثل رأي الشعب. وما دام الامر مرتبطا بقرار العائلة وليس امرا دستوريا فهذا التعيين ليس مضمونا في المستقبل ولا يمثل تطورا في عقلية الحكم. وليست هذه هي المرة الاولى التي يعين الحاكم فيها اشخاصا من غير المسلمين في وظائف حساسة. فهناك مستشارون اجانب لعدد من الوزراء، وربما تكون وظائفهم اهم من وظيفة عضو مجلس الشورى الذي لا يحل و لا يربط. وكان المستشار البريطاني، تشارلز بليجريف، بمثابة رئيس للوزراء لمدة ٣١ عاما (١٩٢٦ – ١٩٥٧). كما ان ايان هندرسون، وهو مواطن بريطاني غير مسلم، كانت له صلاحية وسلطة تفوق سلطات الوزراء فضلا عن اعضاء هيئة استشارية بدون اية صلاحيات. ويستطيع دونالد برايان، المعذب البريطاني الذي صعد نجمه في السنوات الاخيرة في دوائر التعذيب البحرينية، ان يعتقل من يشاء من المواطنين، حتى اعضاء مجلس الشورى. بينما لا يستطيع اي عضو بالمجلس ان يقدم سؤالا واحدا لهؤلاء الاجانب الذين يعذبون ابناء البحرين. وكانت المعارضة تتمنى ان تكون هناك انتخابات حرة للمجلس الوطني، يشارك فيها جميع ابناء البحرين، من مسلمين وغيرهم، فاذا كان هناك سلطة للقانون، فسوف يتساوى جميع امامه.

● واكدت التقارير الواردة من المنطقة الشمالية ان جوا من الخوف والقلق يسود المواطنين خوفا من انتقام جهاز التعذيب ضد من لا يشارك في مهرجان «الولاء» الذي فرض على المنطقة بالقوة والابتزاز. وبعثت الحكومة ممثليها لجميع الفعاليات الشعبية والشخصيات المرموقة لاجبارها على المشاركة، وكانت نبرة كلامهم ترشح بالتهديد بأشد العقاب لمن لا يمتثل لما يطلب منه. هذا في الوقت الذي يشعر فيه المواطنون انهم يمرون بأسوأ ايامهم حيث يطلب من المفجوعين اظهار الابتسامات واخفاء الحزن. وقال بعضهم: «سأبكي ضاحكا». وقد بدأت قوات التعذيب والشغب في الانتشار بالمنطقة لمنع اي مظهر احتجاجي خلال هذه الزيارة التي أعلن الاعلام الرسمي نجاحها قبل ان تبدأ.

٢ أكتوبر

● بمناسبة أربعينية ضحايا الطائرة المنكوبة التابعة لشركة «طيران الخليج» التي تصادف هذا اليوم وجهت المعارضة البحرينية تعازيها لأهالي الضحايا وعائلاتهم، داعية الله سبحانه وتعالى ان يرحمهم جميعا وان يلهم اهلهم الصبر، وان يجنّب اهل هذا البلد المكاره ويمتعهم بالخير والأمن. وكانت الطائرة المنكوبة قد سقطت في البحر في ٢٣ اغسطس الماضي بينما كانت قادمة من القاهرة، وتوفي جميع ركابها البالغ عددهم ١٤٣ راكبا منهم ٣٤ بحرينيا. وما يزال الحزن مخيما على البلاد بسبب تلك الكارثة الأليمة. وكان المواطنون يتوقعون ان تهتم الحكومة بأربعينية الضحايا ولكنها لم تفعل ذلك، الامر الذي أحزن أهاليهم كثيرا.

● وبدلا من اظهار الحزن بالمناسبة عمدت الحكومة لاحتقار مشاعر ابناء البحرين بتنظيم مهرجان فارغ بالمنطقة الشمالية هذا اليوم. واستعدادا لهذا المهرجان شنت قوات التعذيب في اليومين الماضيين حملة اعتقالات طالت عددا من ابناء البحرين. ففي الساعات الأولى من صباح يوم امس اعتقل المواطن حسين سديف، ٢٣، من منطقة سترة. ومن منطقة السنابس اعتقل يوم امس الاول الشاب بدر الصباغ، ٢٣. ولم يعرف شيء عن مصيرهما، ويخشى عليهما من التعذيب الوحشي. واستدعي للتحقيق يوم امس المواطن يوسف الرومي، ٢٥. وجاء استدعاؤه في اثر المسيرة الدينية التي طافت شوارع العاصمة مساء امس الاول، والتي رفعت فيها شعارات تؤكد كرامة الشعب ورفضه الظلم والاستبداد. ومن بين الشعارات التي رفعت: «هيهات منا الذلة»، و «لن نخضع الا لله». وتعتبر العائلة الخليفية مثل هذه الشعارات تحديا لسلطتها وتهديدا لامن الدولة. وكانت اعداد كبيرة من قوات الشغب الاجنبية قد تجمعت بالقرب من المنطقة التي خرجت فيها المسيرة الدينية، وهي في حالة تأهب للانقضاض على ابناء البحرين.

● وبسبب الغضب الشعبي ازاء التصرف الحكومي الهادف لاهانة مشاعر المواطنين بفرض مهرجانات فارغة عليهم واجبارهم على اظهار «الولاء» للعائلة الحاكمة، بدأ المواطنون في اعادة تقييم موقفهم من الوضع، وتكرست مشاعر الغضب والاحتقان وبدأت تتفاقم. وقد وزعت في اليومين الماضيين منشورات كثيرة تدعو لمقاطعة مهرجانات العائلة الحاكمة ورفض الانصياع لقراراتها في ظل غياب الدستور. ولوحظ الحماس باديا على وجوه الجميع للتدبر في مشاريع العصيان المدني وافشال خطط الحكومة التشويشية.

● وقد مارست الحكومة في الاسابيع الاخيرة سياسات لم تعرفها البلاد من قبل. ومن بين ما قامت به اجبار موظفي الدولة على توقيع «وثيقة الولاء» المهينة التي تنص على التعهد بالولاء لأفراد العائلة الحاكمة ومن بينهم رئيس الوزراء الذي تلطخت يداه بدماء شهداء البلاد على مدى ربع القرن الماضي. وفرضت على دائرة الاوقاف الجعفرية صرف اموال الاوقاف الشرعية على لافتات هابطة المحتوى تتحدث عن الولاء للعائلة الحاكمة وتبالغ في تمجيدها. كما فرض على الصناديق الخيرية اظهار الولاء وحضور المهرجان. وأنزلت القوات الخاصة في لباس مدني لمنع اي احتجاج شعبي على هذه الهرطقات الفارغة. وقدمت الحكومة من اموال الدولة ١٠ آلاف دينار لأهالي منطقة البديع لتمويل لافتات التأييد المفروضة عليهم.

اعتدت القوات الحكومية على جمعية التوعية الاسلامية وقداستها وذلك بطلائها واخفاء آثار الحريق الذي نشب فيها قبل ثلاثة شهور بقرار من وزارة الداخلية. وكانت الجمعية قد أغلقت بقرار مباشر من رئيس الوزراء قبل ستة عشر عاما في اطار سياسة العدوان على ابناء البحرين. وتقع الجمعية على الشارع العام بالمنطقة الشمالية التي اقيم فيها المهرجان هذا اليوم. وذكرت الانباء الحكومية ان معبد اليهود في البحرين سوف يتم تجديده قريبا.

● وأشارت التقارير الاولية ان المهرجان كان ضعيفا خصوصا مع تكثف وجود القوات الخاصة والاجراءات الامنية المتشددة. وبرغم اجبار المواطنين على الحضور فقد امتنع اغلبهم، وسط مشاعر بالخيبة من قدرة النظام القائم على الاصلاح السياسي. وادى المهرجان الى مشاعر عكسية لدى المواطنين الذين ازدادوا غضبا ضد قوات التعذيب والشغب التي فرضت عليهم التظاهر بما لا يؤمنون به، وفي اليوم ذاته الذي تذكروا فيه ضحايا الطائرة المنكوبة بمناسبة مرور ٤٠ يوما على الكارثة. وقال دبلوماسيون غربيون في المنامة ان العرض كان ضعيفا من ناحية العرض والمضمون، وان الحكومة ربما أججت المشاعر الكامنة لدى المواطنين ضد سياسات الحكومة.

٤ أكتوبر

● اعتقل في الايام الثلاثة الماضية عدد من المواطنين عرف من بينهم الطفل السيد جعفر السيد موسى السيد ناصر، ١٢، من منطقة المرخ. جاء ذلك في اطار حملة ارهابية بحق ابناء المنطقة لترويعهم ومنعهم من القيام باي احتجاج سياسي خلال المهرجان الذي فرضته العائلة الحاكمة على المنطقة. وسمع دوي انفجار اسطوانة غازية بالقرب من منطقة بني جمرة، وهو اسلوب يمارسه المواطنون للتعبير عن غضبهم ورفضهم الاستبداد الخليفي. وكانت قوات التعذيب قد شنت اعتداءات صارخة على منازل عدد من ا لمواطنين في الساعات الاولى من صباح يوم الاثنين الماضي، وطلبت من ساكنيها الحضور الى مراكز التعذيب في الساعة الثامنة صباحا. ووجه الجلادون لهم تهديدات بانتقام رهيب اذا حدث اي احتجاج خلال التجمع. ومنعت الشرطة وجهاز التعذيب مجموعة كبيرة من المواطنين كانت تريد ايصال رسائل الى الامير لمطالبته باطلاق ابنائها المعتقلين ظلما وعدوانا.

● وأكدت التقارير فشل المهرجان في استقطاب اعداد كبيرة من المواطنين. فبينما كانت وسائل الاعلام الرسمية تتوقع حضور اكثر من ٨٠ الف مواطن، لم يكن هناك سوى بضعة آلاف لم تتجاوز الثمانية، أغلبهم من عناصر الامن المدنيين والعسكريين وطلبة المدارس الذين أجبروا على الوقوف ساعات طويلة على الشارع العام والتظاهر بالفرح. وبقي هؤلاء الاطفال واقفين حتى الساعة الثامنة ليلا وكان الارهاق واضحا عليهم. وذكرت تقارير موثقة ان هناك شعورا عميقا بالفشل في اوساط العائلة الحاكمة خصوصا انها وضعت ثقلها وراء المهرجان، ومارست كل اساليب الابتزاز لاجبار المواطنين على اظهار مشاعر مغايرة لما يختلج في نفوسهم. وازداد غضب المواطنين بسبب تجاهل العائلة الحاكمة مشاعرهم خصوصا ان المهرجان أقيم في يوم أربعينية ضحايا الطائرة المنكوبة التابعة لشركة طيران الخليج، حيث عم الحزن أرجاء البلاد في ما عدا اوساط العائلة الحاكمة. كما ان سقوط الشهداء في فلسطين احدث حالة حزن كبيرة لدى المواطنين، فرفضوا مسايرة العائلة الحاكمة في مهرجانها العبثي. وهناك خشية كبيرة من لجوء العائلة الحاكمة لسياسة الانتقام من المنطقة عقابا لها لعدم تجاوبها مع المهرجان.

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠٠

● ومن جهة اخرى عبر المواطنون عن قلقهم الشديد في اثر الخطاب الاميري يوم امس بمناسبة افتتاح مجلس الشورى. وأشار الامير في خطابه الى ما يفيد بتوجهه لالغاء دستور البلاد وفرض دستور جديد يقمع الحريات السياسية ويسلب المواطنين حقوقهم الطبيعية. وبالرغم من محاولة الخطاب تغليف هذا الاحتمال التراجعي بألفاظ التقدم وعدم العودة الى الماضي، فقد لاحظ المراقبون ان ذلك اشارة الى احتمال التخلي عن دستور البلاد الذي وضع قبل اكثر من ربع قرن وشارك في اقراره ممثلون منتخبون عن الشعب. وقد عينت العائلة الحاكمة اعضاء بمجلس الشورى وحددت مهمتهم بالتداول في القضايا التي يعرضها عليهم رئيس الوزراء. وحيث ان هؤلاء موظفون لدى الحكومة، وليسوا منتخبين من المواطنين، فقد يجدون صعوبة في رفض اوامر رئيس الوزراء. وتجدر الاشارة الى ان دستور البلاد هو الوثيقة الوحيدة التي توفر للعائلة الحاكمة اساسا للحكم، بعد ان أقرها ممثلو الشعب المنتخبون. فاذا ألغيت فسوف يكون للشعب خيار اتخاذ ما يراه مناسبا من مواقف سياسية ضد اي انقلاب على الدستور.

٦ أكتوبر

● خرجت ظهر اليوم مسيرة احتجاجية بالمنامة شارك فيها آلاف المواطنين من ابناء البحرين، وذلك لاستنكار المجازر الاسرائيلية بحق ابناء فلسطين. ورفعت خلال المسيرة شعارات كثيرة من بينها: «هيهات منا الذلة»، «بالروح بالدم نفديك يا شهيد»، «بالروح بالدم نفديك يا أقصى»، «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين»، «أبد والله ما ننسى فلسطين»، «الله اكبر، «النصر للاسلام، الموت لاسرائيل»، «خيبر، خيبر يا صهيون، حزب الله قادمون»، و «لا سنية، لا شيعية، كلنا ضد الصهيونية». وقام المتظاهرون بحرق علم «اسرائيل». وكانت السلطات قد رفضت السماح بأية مسيرة او تعبير عن الا حتجاج، ولكنها ارغمت على السماح بذلك بعد ان خرجت مسيرات الاحتجاج في عدد من البلدان العربية حتى الخليجية منها. ففي مسقط ودبي والدوحة شارك المواطنون في مسيرات احتجاجية طافت شوارع تلك العواصم منددة بقوات الاحتلال الصهيونية والسياسة الامريكية الداعمة لها. اما حكومة البحرين فقد قاومت المطالبة الشعبية بالتظاهر للتعبير عن دعم الشعب الفلسطيني، خصوصا بعد ان قامت مؤخرا ببعض الاجراءات غير الدستورية التي تهدف لارضاء الامريكيين والاسرائيليين. وندد خطباء المساجد في صلاة الجمعة هذا اليوم بسياسات القمع التي تنتهجها قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق ابناء فلسطين المظلومين، وهناك قلق من احتمال لجوء الحكومة لاعتقالات جديدة لان بعض ما قيل عن سياسة قوات الاحتلال تنطبق على سياسة آل خليفة في البحرين. وكانت حركة احرار البحرين قد أصدرت بيانا تحث فيه المواطنين على المشاركة الفاعلة في الاحتجاجات ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت في بيانها ان المسيرات هذا اليوم تتزامن مع الذكرى السابعة والعشرين لحرب رمضان (اكتوبر) التي سجلت انتصارات عسكرية على قوات الاحتلال الاسرائيلية.

تخشى حكومة البحرين من ان يؤدي قيام مسيرات تندد بالسياسة الامريكية في المنطقة الى رفض واشنطن صفقة سلاح جديدة تقدمت بطلبها حكومة البحرين. وذكر بيان صحافي صادر عن مكتب نائب وزير الدفاع الامريكي الاسبوع الماضي ان حكومة البحرين تقدمت بطلب شراء كمية من المدافع ومنصات الاطلاق وقطع الغيار واجهزة تدريب وانظمة كومبيوتر لتطوير اجهزة اطلاق الصواريخ المتعددة. وقالت الحكومة الامريكية ان هذه الطلبات توفر للبحرين قدرات دفاعية جديدة لكنها لن تؤثر على ميزان القوى في المنطقة ولن تؤثر على القوات الامريكية في المنطقة. وسوف تقوم شركة لوكهيد مارتن بتزويد البحرين بهذه الاسلحة. وتبلغ قيمة الصفقة ٥١ مليون دولار.

● وعلى صعيد آخر اعتقلت قوات التعذيب يوم الاثنين الماضي خمسة من المواطنين من منطقة كرزكان وهم: ابراهيم احمد شهاب الفردان، ١٩، حسين عيسى عبد الله الفردان، ٢٣، نصر الدين عيسى عبد الله الفردان، ١٨، فاضل عباس العاشوري، ١٧، وحميد حسن عبد الرسول، ٣٠. وقد أفرج عن الاخير لاحقا، بينما استمر اعتقال الآخرين، وهناك خشية كبيرة من تعرضهم للتعذيب الوحشي. وجاءت الاعتقالات في اثر احتجاجات عصر ذلك اليوم ضد استمرار القمع الحكومي ضد ابناء البحرين واصرار العائلة الحاكمة على تجاهل مطالب الشعب العادلة.

● كما اعتقل قبل بضعة ايام الشاب محمد عبد الحسين صالح الشهابي لدى عودته الى البلاد من المملكة العربية السعودية عبر الجسر الذي يربط البلدين. وشوهد قبل ثلاثة ايام بمركز التعذيب بالبديع في حالة سيئة بسبب التعذيب الذي تعرض له. وقد تكرر اعتقال هذا المواطن من قبل، وهذه هي المرة الثالثة التي يعتقل فيها بدون اي مبرر. وتؤكد هذه الجرائم بحق ابناء البحرين استمرار الاعتقال التعسفي للمواطنين، وفراغ الدعاية الحكومية بالانفتاح من اي محتوى.

٩ اكتوبر

● استمرت مشاعر المواطنين في التفاعل مع الشعب الفلسطيني، وسط محاولات حكومية لاحتواء تلك المشاعر ومنعها من التحول الى برنامج عملي لدعم انتفاضة الاقصى. وبعد المسيرتين اللتين فرضتا على الحكومة يومي الجمعة والسبت الماضيين، هناك مطالبة شعبية واسعة بتنظيم المزيد من التظاهرات للتعبير عن التضامن مع ضحايا القمع الاسرائيلي. ودعت المعارضة الى الاستمرار في التعبير العلني عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، وطالبت الحكومة بوقف التعامل مع الكيان الاسرائيلي والتعهد بعدم تكرار دعوة الوزراء الاسرائيليين الى البلاد. وكان المواطنون قد خرجوا في مسيرة كبيرة يوم الجمعة الماضية ضد القمع الاسرائيلي، شارك فيها الآلاف، وذلك بعد ان اجبرت الحكومة عليها. ويطالب المواطنون بالسماح لهم بالتعبير الحر في المساجد والنوادي للمساهمة في التعبئة الشعبية ضد القمع الاسرائيلي، كما يطالبون بحق التظاهر الحر. وحاول جهاز التعذيب استغلال المسيرة التي خرجت بعد صلاة الجمعة الماضية لتلميع صور المعذبين، الامر الذي أزعج المشاركين بشكل كبير. وعبّر بعض ضحايا التعذيب عن سخطهم الشديد بسبب السماح لشخص مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة بالمشاركة في المسيرة والسير بجانب ضحاياه. وقال بعضهم ان هذا المعذب لا يقل شراسة عن القتلة الاسرائيليين، حيث عمل رئيسا للجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية المباركة في ١٩٩٤ وتتصاعد مشاعر المواطنين بشكل متواصل مع استمرار قمع ابناء فلسطين.

● وكان طلاب جامعة البحرين قد خرجوا قبل يومين (يوم السبت) في مسيرة حماسية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ولكن الحكومة رفضت خروج المظاهرة في الشوارع وحصرتها في نطاق الحرم الجامعي، الامر الذي لم يلق ارتياحا لدى الطلبة والطالبات. وشارك في المسيرة حوالي ثلاثة آلاف شخص رفعوا هتافات مدوية ونددوا بالقمع الاسرائيلي للفلسطينيين. واندهشوا لحضور العسكري عبد العزيز الفاضل، رئيس الجامعة، الذي فرض على الجامعة اجواء قمعية غير مسبوقة، وحولها الى ثكنة عسكرية تحت ادارة جهاز التعذيب.

● وطالبت المعارضة في الوقت نفسه، الحكومة، برفع الحصار عن المساجد والسماح للخطباء بالتعاطي مع القضية الفلسطينية وبقية القضايا بانفتاح وحرية. وعلى وجه التحديد طالبتها باعادة فتح مسجد الصادق بمنطقة القفول لصلاة الجمعة. وقد مضى على غلق هذا المساجد من قبل جهاز التعذيب قرابة عامين. ويفتح المسجد للصلاة العادية لكنه يغلق ظهر الجمعة من اكل اسبوع.

● وقد عبر المواطنون عن مشاعرهم بتكثيف الشعارات على الحيطان في عدد من المناطق. ووصلت الكتابة قبل اسبوع الى قصر الصافرية وهو من اهم القصور الاميرية حيث يعتبر قصر الضيافة الرسمي. وقامت السلطات في اثر ذلك بوضع مدرعة رشاشة امام القصر لمنع كتابة الشعارات عليه.

● وذكرت مصادر مطلعة ان العائلة الحاكمة قامت بتقديم مبالغ مالية كبيرة لعدد من الاشخاص الذين ساهموا في تنظيم مهرجانات العائلة الحاكمة مؤخرا. وذكرت تلك المصادر انه تم تقديم مبلغ ٣٥ الف دينار (حوالي ١٠٠ الف دولار) لكل من عبد الرحمن جمشير وحسين سلطان غانم العضوين باللجنة التي شكلتها العائلة الحاكمة لتنظيم مهرجاناتها ضد دولة قطر.

● وعلى صعيد آخر نشرت دورية اسمها «الحقوق النقابية الدولية» في المجلد رقم ٧، العدد رقم ٣ للعام ٢٠٠٠ خبرا حول اوضاع العمال في البحرين جاء فيه ما يلي: «طلبت اللجنة العامة لعمال البحرين بصورة رسمية بان تعيد السلطات النظر في موقفها من النقابات العمالية في البحرين. وعبرت اللجنة عن عن الحاجة لقبول البلاد المعايير الدولية للعمل ورفع الحظر الذي لا يسمح باقامة نقابات عمالية مستقلة ويسمح فقط بتشكيل لجان عمالية. وقد حاولت اللجان العمالية تشكيل نقابة عمالية في الماضي ولكنها قوبلت بقمع حكومي. وبهذه المناسبة قامت اللجنة بتقديم رسالة للحكومة تطالبها فيها بالسماح بتكوين نقابة عمالية طبقا لمباديء منظمة االعمل الدولية ومنظمة العمل العربية. ولكن تم استدعاء اعضاء اللجنة لوزارة العمل واخبروا بان طلباتهم «مرفوضة تماما» وسوف يكون هناك «تبعات خطيرة اذا ما استمروا بمثل هذه المطالب. وقد كتبت منظمة ICTUR رسالة الى مكاتب الامير في البحرين ووزارة العمل بطلب الاهتمام بالقضية ومطالب هؤلاء العمال».

١٠ اكتوبر

● في تطور خطير ستكون له انعكاساته السلبية، قرر مجلس ادارة شركة الالبان الدنماركية – البحرينية فصل عدد كبير من العمال البحرينيين. وتم بالامس فصل ١٣ عاملا بحرينيا. وسوف تسلم رسائل الفصل لـ ٥٥ آخرين في الايام القليلة المقبلة. وتأتي هذه الخطوة التعسفية منسجمة مع سياسة الحكومة التي استعملت محاربة المواطنين في ارزاقهم سلاحا في معركتها ضد ابناء البحرين المطالبين بحقوقهم المشروعة. وتقع الشركة في المنطقة الوسطى من البلاد واغلب عمالها من هذه المنطقة وهم من ذوي الدخل المحدود ويعيش اغلبهم بمستويات ضعيفة ويعانون من الفقر والحرمان. وقد وافقت وزارة العمل على فصل العمال المذكورين، ولم تتدخل اللجنة العامة لعمال البحرين لوقف حالات الفصل التعسفي الكثيرة التي جرت في الفترة الاخيرة في البلاد مثل شركة بلكسكو وطيران الخليج. واقتصر دعم الحكومة على الاشخاص الذين قدموا خدمات للعائلة الحاكمة وأشرفوا على مهرجانات الولاء الفارغة التي نظمت مؤخرا. وقد قدمت لعدد من هؤلاء رشاوى وصلت في بعض الحالات الى ٥٠ الف دولار، وقام بعضهم بفتح محلات تجارية بهذه المبالغ. وتعتبر العائلة الحاكمة البلاد والشعب ملكا لها، فتعطي من تشاء وتمنع عمن تريد، خصوصا من يطالبها بحقوقه المشروعة. وكان رئيس الوزراء قد منع اعادة توظيف المعتقلين السياسيين بعد الافراج عنهم. وهناك الآن مئات المواطنين الممنوعين من العودة الى وظائفهم الحكومية ومن بينهم مهندسون. ولدى المعارضة قائمة بأسماء بعض هؤلاء.

● وفي تطور آخر هناك سباق بين مؤسسات المجتمع المدني والعائلة الخليفية ازاء قضية فلسطين ودعمها. فقد عبر المواطنون عبر ما هو متاح لهم من اندية وجمعيات مهنية عن

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠٠

مشاعرهم الداعمة لشعب فلسطين، وطالبوا القمة العربية بقرارات قوية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي مقابل ذلك قامت الحكومة باحياء «لجنة القدس» الميتة سابقا برئاسة وزير العدل، وذلك من اجل قطع الطريق على الجمعيات الاهلية ومراقبة التحركات الشعبية ومنع تصاعدها، وتأميم كافة الفعاليات الشعبية الداعمة لها. وذكرت مصادر مطلعة ان الامريكيين والبريطانيين أبدوا لحكومة البحرين عدم ارتياحهم من التحرك الشعبي في هذا المجال. وذكرت مصادر مطلعة ان هناك توجها لبدء مقاطعة الجهات الامريكية في البلاد مثل المطاعم والافلام وغيرها ابتداء من يوم السبت المقبل (١٤ اكتوبر).

هناك قلق كبير على مستقبل اموال الاوقاف في البلاد بعد ان اتضح ان رئيس الوزراء يسعى للاستحواذ عليها. وكان قد اجبر مسؤولي هذه الجهات في السابقع على تقديم «قروض» له لتمويل امبراطوريته المالية، وهي قروض لم يسبق ان اعادها برغم انها اموال شرعية لا يحق له التصرف فيها. وهناك مؤشرات لرغبته في فرض اشخاص موالين له على هذه المؤسسات ليقوموا بتسهيل مهمته في نهب اموالها. هذا في الوقت الذي تعاني منه المؤسسات الدينية التي يفترض ان تستفيد من هذه الاوقاف من صعوبات حقيقية، حتى ان بعض المساجد لا تستطيع توفير ادنى احتياجات مرتاديها.

● وثمة قلق آخر يسود المواطنين هذه الايام سببه سعي الحكومة لفرض برامجها على المواطنين لتتزامن مع مناسبات دينية اعتادوا الاحتفاء بها منذ قرون، اي قبل احتلال آل خليفة البلاد قبل مائتي عام. وفي مثل هذه الحالة يمارس جهاز التعذيب سياسة الابتزاز والتهديد لاجبار المواطنين على التخلي عن التزاماتهم تجاه مناسباتهم الدينية والمشاركة في مهرجانات «الولاء» المفروضة بالقوة. ويستعد المواطنون لمقاومة اية محاولة حكومية للمساس بعقائد المواطنين والتزاماتهم الدينية في المستقبل القريب. فمثلا سوف تتزامن مناسبة عيد الجلوس» مع مناسبتين مهمتين للشعب: احداهما مناسبة دينية والاخرى ذكرى عيد الشهداء. وسوف يحتدم الصراع بين الجانبين مع اقتراب تلك المناسبة. ومن المؤكد ان المواطنين سوف يقاومون اية محاولة حكومية للتخلي عن التزاماتهم الدينية والوطنية لصالح مناسبات العائلة الحاكمة الخاصة بها والتي لا تهم المواطنين من قريب او بعيد.

١٢ اكتوبر

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCTبيانا حول اطلاق سراح النساء البحرينيات الثلاث اللاتي بقين أسيرات لدى العائلة الخليفية الحاكمة أكثر من خمسة شهور وتعرضن لمعاملة سيئة خلال فترة الاسر. وقدمت المنظمة شكرها لكل الجهات التي بذلت جهودا لتحقيق اطلاق سراحهن قائلة: «تود الامانة العامة ان تشكر كل المؤسسات والمنظمات والافراد الذين تدخلوا بالنيابة عنهن». وجاء في البيان ما يلي: «كانت الامانة العامة للمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب قلقة جدا بخصوص الوضع النفسي والجسدي لكل من ليدا احمد عيسى العريبي، حنان سلمان احمد حيدر، وسلوى حسن احمد حيدر، اللاتي حكم عليهن في ١٣ مايو ٢٠٠٠ بالسجن عاما واحدا. وحسب اجراءات محكمة امن الدولة لم تتوفر لهن فرصة الاستئناف. واكدت المنظمة ان النساء الثلاث عانين من اعتقال سابق واطلق سراحهن بسبب الضغط الداخلي والخارجي بعد ان تعرضن لمعاملة سيئة وتعذيب خلال الاعتقال».

● وعلى صعيد آخر قال السيد محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق ان اي تغيير في الدستور لن يكون مشروعا الا بحضور اعضاء المجلس الوطني المنتخبين، وذلك طبقا لمواد دستور البلاد. وقال في عمود نشر بصحيفة «اخبار الخليج» يوم امس ان الخيار الاول امام الامير للاصلاح السياسي يتمثل بانتخاب المجلس الوطني وفقا لمواد الدستور وقال «ان هذا السيناريو يحقق البند الديمقراطي ... ويهيىء لاقوى وأصلب قاعدة من الانسجام والتلاحم بين الشعب والحكومة». اما الخيار الثاني فهو ان يكون مجلس السلطة التشريعية مكونا بالانتخاب والتعيين. وقال انه اذا كان الجانب المعين محصورا بالوزراء فذلك يقع في اطار الدستور الذي ينص على ان يكون الوزراء اعضاء بالمجلس بحكم مناصبهم، اما اذا كان تعيين اعضاء بالمجلس من غير الوزراء فان ذلك مخالف للدستور. اما الخيار الثالث الذي ناقشه الاستاذ صباح فهو تشكيل مجلسين للسلطة التشريعية على شاكلة مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطانيين ومجلس الشيوخ ومجلس الكونجرس الامريكيين. وقال ان هذا يستدعي تغيير الدستور، ولا بأس باستقدام خبراء قانونيين من تلك البلدان لتطوير الدستور وجعله اكثر ديمقراطية، وحينها، يقول الاستاذ صباح: «ستكون احلى الأيام تلك التي لم نعشها بعد».

● ومن جهة اخرى خرجت يوم امس مسيرة طلابية من مدرسة احمد العمران بمنطقة الحورة. وشارك في المسيرة اكثر من ٢٥٠ طالبا قاموا بحرق العلمين الاسرائيلي والامريكي، ورددوا شعارات داعمة للشعب الفلسطيني. ورفضت السلطات خروج المسيرة الى الشارع وفرضت على الطلاب البقاء داخل المدرسة، كما حدث لمسيرة الجامعة يوم السبت الماضي. وترفض الحكومة خروج مظاهرات شعبية كبيرة في الشوارع لدعم الشعب الفلسطيني، وتهدد من يسعى لذلك بالاعتقال والتعذيب. وهناك اصرار شعبي شديد على اعلان موقف واضح وصريح من خلال مسيرات سلمية كبيرة في كل مناطق البحرين، الامر الذي يرفضه رئيس الوزراء رفضا قاطعا. وهتف المشاركون بصمود ابناء فلسطين وجهاد حزب الله، فيما كانت هناك خشية من اعتداءات على المسيرة من قبل جهاز التعذيب الذي يرفض اي هتاف يكرس روح الحماس والكرامة في النفوس ويوجه المشاعر نحو العطاء والتضحية.

وفي محاولة للتخفيف من غضب عائلات ضحايا الطائرة المنكوبة لشركة طيران الخليج في اثر المظاهر الاحتفالية العبثية التي فرضتها العائلة الحاكمة بالقوة على ابناء المنطقة الشمالية في اربعينية الضحايا، دعى رئيس الوزراء لمجلس تأبيني لم يحظ باهتمام كبير. وحاول رئيس الوزراء، الذي يعتبره الشعب المسؤول الاول عن العهد الاسود الذي خيم على البلاد منذ ربع قرن، اجبار المواطنين على التوجه الى مجلسه يوم امس لتأبين الضحايا، ولكن المواطنين لم يستجيبوا لذلك بعد حدوث ما حدث في أربعينية الضحايا. وكانت عائلات الضحايا تتوقع ان تبدي العائلة الحاكمة اهتماما حقيقيا وليس مظهريا بضحاياهم وتقيم تأبينا مناسبا في أربعينيتهم، ولكن لم يحدث ذلك، الامر الذي كرس مشاعر الغضب في النفوس.

١٦ اكتوبر

● تواصل الغضب الشعبي في نفوس المواطنين البحرينيين، وخرجوا خلال الايام الماضية في مسيرات حاشدة رفعت هتافات الدعم للشعب الفلسطيني وشجب مسيرة التطبيع التي بدأتها الحكومات العربية. وطالب المتظاهرون بوقف مسيرة التطبيع وتعبئة الامة لمواجهة العدوان الاسرائيلي على المقدسات في فلسطين وخصوصا المسجد الاقصى. ومنعت الحكومة مسيرة دينية كان مخططا لها ان تخرج مساء الخميس الماضي من مأتم سلوم بالعاصمة. وكان المواطنون يعتزمون رفع الشعارات الداعمة للشعب الفلسطيني في تلك المسيرة. ومعروف ان جهاز التعذيب البحريني الذي يديره ضباط بريطانيون يعارض خروج اية مسيرة شعبية في البلاد ويمنع رفع الشعارات السياسية، لكنه أرغم في الايام الاخيرة على السماح ببعض المسيرات.

● وبينما منع جهاز التعذيب خروج مسيرة دينية من مأتم سلوم، خرجت مسيرة اخرى من مأتم القصاب وتوجهت الى مأتم سلوم تعبيرا عن الاحتجاج الشعبي ضد القرار التعسفي. وخلال المسيرة قام المشاركون بحرق العلمين الامريكي والاسرائيلي ورفعوا شعارات كثيرة من بينها: «الموت لاسرائيل»، «بالروح بالدم نفديك يا شهيد»، «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين»، «هيهات منا الذلة». وتزامن مع ذلك خروج مسيرة دينية كبرى بمنطقة النعيم رفعت فيها الشعارات الداعمة للشعب الفلسطيني والمطالبة بوقف التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. كما رفعت فيها صور للشهيد محمد جمال الدرة. ورفعت فيها اعلام فلسطين وحزب الله. وكانت قوات الشغب الاجنبية محيطة بالمنطقة ومتأهبة للانقضاض على ابناء البحرين في اية لحظة. وخرجت مسيرة اخرى الليلة السابقة من مأتم المديفع بالعاصمة وسط حضور مكثف من قوات الشغب الاجنبية.

● اما يوم الجمعة فقد خرجت بعد الصلاة مسيرة ضخمة بالعاصمة. انطلقت المسيرة من مسجد رأس الرمان وتوجهت الى العاصمة الدبلوماسية بينما وقفت قوات التعذيب تراقب الوضع وتستفز المواطنين الغاضبين. ورفعت في المسيرة شعارات كان من بينها: «خيبر خيبر يا صهيون، جند محمد قادمون»، «لن نركع الا لله». وتزامن مع ذلك خروج مسيرة كبيرة بمنطقة المحرق شارك فيها آلاف المواطنين. وكانت دعوة رسمية قد وجهت للمواطنين للمشاركة في تلك المسيرة لتنطلق من جامع حمد كانو بالقرب من نادي البحرين في المحرق. وعبر ابناء البحرين الذين شاركوا في تلك المظاهرة عن تضامنهم القوي مع شعب فلسطين، متجاوزين بذلك محاولات السلطة تأميم الفعاليات من هذا النوع. وطالب المواطنون الانظمة العربية بوقف مسيرة التطبيع وتقديم الدعم الضروري لاستمرار الانتفاضة.

● وفي عصر يوم الجمعة خرجت بمنطقة السنابس مسيرة شعبية كبيرة تضامنا مع معاناة الشعب الفلسطيني، هتف المتظاهرون فيها بشعارات مؤيدة للحق الفلسطيني، وقاموا بإحراق العلم الاسرائيلي. وطالب المتظاهرون بوقف كافة اشكال التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، واتخاذ مواقف قوية من الاعتداءات الوحشية التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد الابرياء العزل. كما طالبوا باطلاق سراح المعتقلين السياسيين بالسجون الخليفية والسماح بعودة المبعدين. وتجدر الاشارة الى ان شعب البحرين يشعر بشكل واقعي معنى الظلم والقمع والاضطهاد من القوى الاجنبية، بشكل مماثل لمشاعر الشعب الفلسطيني المظلوم.

● وخرجت مساء الجمعة مسيرة اخرى بمنطقة كرزكان، عبر فيه المشاركون عن مناصرة اخوتهم الفلسطينيين، ورفعوا شعارات عبرت عن مشاعر ابناء البحرين تجاه اخوتهم الفلسطينيين بحماس منقطع النظير.

في محاولة لارهاب المواطنين وتخويفهم من تبعات المشاركة في المسيرات الشعبية، استدعى جهاز التعذيب بعض الطلاب الذين شاركوا في المسيرات الاخيرة. ومن بين هؤلاء طالب شارك في المسيرة التي خرجت يوم الاربعاء الماضي بمدرسة الشيخ عبد العزيز بالمنامة قام خلالها بالقاء كلمة حماسية ضد العدوان الاسرائيلي، وتعرض للتهديد الشديد بعد تحقيق مطول. كما قام جهاز التعذيب بالتحرش بمعهد البحرين للتدريب بعد خروج مسيرة كبيرة نظمها طلابه الاسبوع الماضي.

● وفي الوقت نفسه تتفاعل الرغبة الشعبية في توفير الدعم الحقيقي لابناء الانتفاضة، خصوصا ان كلمة الانتفاضة تحمل معنى خاصا لدى ابناء البحرين. ويسعى الاعلام المحلي لعدم استعمال هذه الكلمة نظرا لانعكاساتها على نفسيات المواطنين. ويقف عمال البحرين في طليعة القوى الوطنية المتصدية لمشاريع الدعم العملي. وهناك الآن مطالبة من

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠٠

اللجان العمالية بالشركات المختلفة الى اللجنة العامة لعمال البحرين بتخصيص نسبة من رواتب الموظفين لدعم انتفاضة الارض المحتلة. وهناك خشية من قمع السلطات البحرينية لهذه التوجهات التي قد تتحول الى عمل وطني ميداني ضد سياسات الحكومة التي كانت قد بدأت سياسات تطبيعية مع قوات الاحتلال الاسرائيلية.

١٧ اكتوبر

● أعلن المشاركون في مؤتمر للمدافعين عن حقوق الانسان العرب عقد بمدينة الرباط المغربية تضامنهم مع شعب البحرين في نضاله العادل لنيل حقوقه المشروعة. ووقع هؤلاء عريضة تطالب حكومة البحرين بوقف انتهاكات حقوق الانسان، واطلاق جميع المعتقلين والموقوفين السياسيين في سجون البحرين، وعودة الدستور والبرلمان المعطلين منذ العام ١٩٧٥، وعودة جميع المبعدين والمنفيين بدون اية شروط مسبقة. كما طالبوا حكومة البحرين بالتوقيع على المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية. ووقع على العريضة ٢٩ شخصا يمثلون مختلف المنظمات الحقوقية ومراكز التأهيل في العالم العربي. وكانت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قد شاركت في المؤتمر الذي نظمته مجموعة العمل العربية لحقوق الانسان بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الانسان. وقدمت ورقة عمل للمؤتمر بعنوان: «اوضاع المدافعين عن حقوق الانسان في البحرين». وركزت الورقة على الانتهاكات الصارخة التي تمارسها حكومة البحرين ضد حريات الرأي والتعبير والضمير في ظل الدولة البوليسية التي يعيش المواطن البحريني تحت قمعها.

● ومن جهة اخرى فشل وزير العمل في اعطاء اجابة واضحة حول موقف الحكومة من الطلب الذي تقدمت به مجموعة من المواطنين لتشكيل لجنة شعبية لحقوق الانسان. وقال في اجتماع عقده يوم امس مع بعض الصحافيين لدى جوابه على سؤال حول موقف الوزارة من الطلب قائلا: «لدينا الآن ٤٨ طلبا بانشاء جمعيات مهنية وصناديق خيرية، ونحن الآن ندرس طلب انشاء جمعية اهلية لحقوق الانسان، والتعرف على اهدافها، والمقارنة بين دورها ودرو لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى، وعند الاقتناع بالهدف سيكون هناك القرار المناسب».

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم السبت الماضي (١٤ اكتوبر) مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول انعقاد مجلس الشورى وخطاب الامير امامه. وجاء في المقال استعراض لما قاله الامير امام المجلس والدور الذي يتصوره له. وتساءل: كيف يمكن ان نطور نظامنا السياسي بحيث نكون مواكبين لتطلعات شعبنا والتطور الكبير في عالمنا الذي بات قرية كبيرة لا يمكن عزله عن بعضه البعض؟ واجاب الكاتب بالقول: «ان الطريق الى تطوير التجربة السياسية يكمن في العودة الى انتخابات مجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية». واضاف ان تطوير التجربة «يمر عبر المصالحة الوطنية باعلان العفو العام غير المشروط وبالتالي السماح لجميع المبعدين... واغلاق السجون والمعتقلات السياسية... بدون مكرمات من احد». وقال ان ذلك «يتم عبر الحوار الشامل الذي لا يمر عبر الدولة الشمولية واساليبها في ادخال الرقيب الامني الى النفوس وجر المواطنين جرًا لتقديم الولاء الى الحاكم بدلا من قول الحقيقة». وانتهى الى القول بان الجميع مسؤولون عن حماية الدستور، فذلك هو بداية الحوار بين الجميع «لتوضيح الرؤيا التي يريد البعض ان تكون ضبابية ليسهل عليهم تمرير ما يريدون».

● اما الاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق فقد كتب مقالا مهما نشرته صحيفة «الخليج» الاماراتية في عددها الصادر يوم امس (الاثنين ١٦ اكتوبر) بعنوان: «مسائل التطوير السياسي والدستوري في البحرين». وجاء في البيان اشارات لما يتضمنه دستور البلاد حول تعديل مواده. فالمادة رقم ١٠٤ فقرة أ تقول: «يشترط لتعديل اي حكم من احكام هذا الدستور ان تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وان يصدق الامير على التعديل». واستنتج الكاتب من ذلك ان مجلس الشورى المعين لا يمثل سلطة تشريعية وليس من صلاحياته القيام بمهمة التعديل، مؤكدا ان التغيير لا يتم الا عبر المجلس الوطني المنتخب. ورفض رفضا قاطعا اي تعديل للدستور خارج هذا الاطار. وقال ان اي ميثاق وطني ينبثق لاصلاح الامور يجب ان يركز على عدد من الثوابت من بينها: التزام جميع الاطراف بفصل السلطات، تنظيم ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية التي نص عليها الدستور، ان يتضمن الميثاق نصوصا تؤكد تفعيل المواد الدستورية الخاصة بتكافؤ االفرص والمساواة بين المواطنين، تنمية الوعي بالديمقراطية والمشاركة السياسية، خلق الآليات الكفيلة بمحاربة الفساد الاداري والمحسوبية والرشوة وسرقة المال العام، الدعوة الى تشكيل المحكمة الدستورية المستقلة التي تراقب دستورية القوانين وتمنع انتهاكات الدستور وتبت في الخلافات الدستورية. وانتهى المقال الى القول: «لا شك ان تفعيل المواد المجمدة من الدستور، والبدء في تطوير الحياة السياسية عن طريق توسيع المشاركة الشعبية بالاضافة الى اشراك الفعاليات السياسية في اصدار الميثاق الوطني. لا شك في ان هذه الاصلاحات السياسية ستحقق التلاحم المنشود بين الشعب وقادته وستعزز من مكانة البحرين بين الدول المتقدمة وتبرز وجه البحرين الحضاري».

٢٠ اكتوبر

● في تطور خطير شنت قوات التعذيب ظهر اليوم عدوانا على مسيرة سلمية خرجت تأييدا للشعب الفلسطيني. وذكرت التقارير الاولية ان عددا من المواطنين اصيب بجروح نتيجة العدوان غير المبرر، حيث استعملت قوات التعذيب الحكومية اسلحتها القمعية ضد المتظاهرين العزل. وأطلقت قوات الشغب كميات كبيرة من القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين بدون رحمة. ورأى المراقبون في هذا الاعتداء الصارخ على حرية المواطنين في التعبير موقفا حكوميا سلبيا ضد ضحايا الارهاب الاسرائيلي وخذلانا للشعب الفلسطيني، وخيانة لموقف الدعم المطلوب من العرب تجاه اخوانهم في الاراضي المحتلة. وكان المواطنون قد خرجوا بعد صلاة الجمعة من مسجد الصبور بمنطقة البلاد القديم في مسيرة شعبية واتجهوا نحو السفارة الامريكية. ورفع المشاركون في المسيرة شعارات تعبر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وشجب الارهاب الاسرائيلي والموقف الامريكي الداعم للكيان الصهيوني. وفوجيء المتظاهرون بالاعتداء الوحشي من قبل قوات القمع الحكومية في خطوة اعتبرت محاولة لاسترضاء اطراف معادية للأمتين العربية والاسلامية ومنع التظاهر الشعبي لكي لا يعتاد المواطنون على هذه الممارسة التي تزعج العائلة الخليفية الحاكمة بشكل كبير. وقال شهود عيان ان حماس شعب البحرين في دعمه لاخوته الفلسطينيين أزعج نظام التعديب الحكومي الذي كان غاضبا ضد الشعب بسبب رفضه المشاركة في المهرجانات الحكومية العابثة التي فرضت على الشعب في الاسابيع الاخيرة. ولم يعرف عدد الجرحى في المسيرة، ولكن شوهدت الدماء تنزف من عدد غير قليل منهم.

● وفي بيروت، وضمن فعاليات الحملة الدولية لمناهضة التعذيب التي أطلقتها منظمة العفو الدولية، فرع لبنان، أقيمت ورش عمل حول قضايا حقوق الانسان. والى جانب ذلك أقيم بمقر الأونيسكو معرض لصور التعذيب في العالم. وقد احتلت صور ضحايا التعذيب في البحرين جانبا كبيرا لفت انظار الزائرين الذين عبروا عن دهشتهم للانتهاكات التي يعاني منها ابناء البحرين وخصوصا ممارسة التعذيب على نطاق واسع.

● وفيما يستمر الترقب والانتظار بانتظار الاصلاحات السياسية في البلاد التي تأخرت كثيرا، اصبح المجال مفتوحا للتكهنات بما سيفعله الامير في المستقبل القريب. ويجمع المراقبون على ان ما تم في عهده حتى الآن لم يتجاوز الشكليات، بينما بقيت القضايا الجوهرية عالقة. فالدستور ما يزال معطلا، والبرلمان غير معمول به، والسجناء السياسيون لم يطلق سراحهم، والمئات من المنفيين مجبرون على العيش خارج البلاد. وما يزال المعذبون المتهمون بارتكاب جرائم ضد الانسانية في مواقعهم. وفي الوقت نفسه ما تزال قوانين الطوارىء تحكم البلاد يدعمها جهاز التعذيب الذي يديره البريطانيون، وقوات الشغب التي تتكون من عناصر اجنبية. وليس هناك مواطن واحد يعوّل على رئيس الوزراء للقيام بأي إصلاح سياسي، اذ هو المسؤول عن كل ما حدث في البلاد من كوارث سياسية واجتماعية منذ ثلاثين عاما، ويعتبره شعب البحرين خارج اطار اي اصلاح مطلوب. وقد راهن البعض على قيام الامير بالاصلاحات السياسية المطلوبة بعد صعوده الى الحكم، خصوصا بعد ان اطلق تصريحات ايجابية بشأن الاصلاحات وتلبية مطالب الشعب، ولكن لوحظ غياب التطبيق العملي لهذه التصريحات.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم امس الاول (الاربعاء ١٨ أكتوبر) مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول النظام العربي الرسمي وعجزه عن التعاطي مع التحديات التي تواجه العالم العربي. وجاء في المقال ان «الانظمة العربية عاجزة عن مواجهة العدو الصهيوني». وأضاف ان حكومة البحرين تشغل نفسها بمهرجاناتها الخاصة لاظهار شعبيتها بين المواطنين. وانتقد بشدة اقامة المهرجان الرسمي في المنطقة الشمالية في مطلع الشهر «في الوقت الذي تلتهب فيه ارض فلسطين ضد قوات الاحتلال، وضد مجرمي الحرب». ووصف ما دار في ذلك المهرجان من مظاهر احتفالية استعراضية بانه «ليس تضامنا مع شعب فلسطين بل مع الاسرة الحاكمة في نزاعها الحدودي مع الدوحة». وقال ان الامير امر باقامة نصب تذكاري ارتفاعه ٣٠٠ متر لتسجيل كل من يعلن الولاء والوقوف الى جانب آل خليفة». وقال ان البحرين ابتليت بمواطن مصري اسمه عبد العظيم البابلي يقوم بهذه المبادرات ويطلب من المواطنين دفع خمسة دنانير ثمنا لبرقيات الولاء. وقال ان الحكام العرب لهم شأن مشابه، فهم غير مهتمين بما يجري في فلسطين بل مشغولون بما يحفظ عروشهم. وانتهى المقال الى القول: «انتفاضة الاقصى، انتفاضة شعب فلسطين هي الأنقى وهي الاطهر وهي الاشرف وهي الاقدس في وضعنا العربي والشعبي الملوث».

٢٣ اكتوبر

اكدت التقارير ان المواطن السيد محمد السيد احمد الغريفي، ٢٨، تعرض لتعذيب وحشي لم يمارس مثله سوى الاسرائيليين بحق المواطنين الفلسطينيين. وذكرت تلك التقارير ان اعتقال السيد الغريفي جاء في اثر خروج المظاهرات الشعبية يوم الجمعة الماضية احتجاجا على قوات الاحتلال الاسرائيلية التي تقمع ابناء فلسطين. واعتقلت السلطات خلال المواجهات التي حدثت عددا من المواطنين من بينهم السيد محمد الغريفي. وتعرض خلال اعتقاله لتعذيب وحشي، شمل قلع الاظافر والضرب المبرح واشكالا اخرى من الممارسات الوحشية. وبعد دورة مكثفة من التعذيب استمرت ساعات متواصلة، اطلق سراحه لكي لا تقول المنظمات الحقوقية الدولية ان هناك معتقلين بسبب مشاركتهم في مسيرة سلمية لمناصرة اخوتهم الفلسطينيين. ويسود ابناء البحرين شعور عام بالظلامة والغضب بعد ما حدث للمواطن الغريفي، ويشعرون ان ارهاب العائلة الخليفية بحقهم لا يقل عن الارهاب الاسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية الاسراع بزيارة هذا المواطن لرؤية اظافره المنزوعة بأدوات التعذيب.

يوميات البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠٠

● وقد وجهت المعارضة نداءها للحكومة لاطلاق سراح المواطنين الذين اعتقلوا في الايام القليلة الماضية بسبب مشاركتهم في المسيرات السلمية الداعمة للشعب الفلسطيني. ودعتها لعدم اعتقال ابناء البحرين الذين يعبرون عن تضامنهم مع اخوتهم في الاراضي المحتلة الذين يتعرضون للقمع الصهيوني المتواصل، وقالت المعارضة ان ذلك هو اقل ما يجب ان تفعله الحكومة في مثل هذه الظروف. وكانت سلطات التعذيب الحكومية قد اعتدت يوم الجمعة الماضية بالغازات المسيلة للدموع على المتظاهرين بمنطقة البلاد القديم، واعتقلت عددا منهم. وقبل ذلك بيومين اعتقلت تلك القوات الشرسة عددا من مواطني منطقة كرباباد بسبب خروجهم في مسيرة احتجاجية ضد الارهاب الاسرائيلي. واصيب عدد من المتظاهرين باصابات بعضها خطيرة بسبب العدوان الذي شنته قوات التعذيب. وشوهدت في مسيرات الجمعة الماضية سيارات قوات الشغب والامن بصورة مكثفة، وكان الجنود في حالة تأهب للانقضاض على المواطنين في اية لحظة.

● وكان المواطنون قد تظاهروا ضد العدوان الاسرائيلي في عدد من المناطق من بينها المحرق ومدينة عيسى ومدينة حمد ومنطقة القفول، ورأس الرمان والزنج، ورفع المتظاهرون صورا للانتفاضة الفلسطينية واعلام حزب الله اللبناني. وبرغم منع الحكومة ائمة الصلاة وعلماء الدين من الدخول في القضايا السياسية فقد كانت الخطب التي القيت يوم الجمعة الماضية تعبر عن غضب شعبي كبير بسبب ما يجري في فلسطين. ومارس الاعلام المحلي التعتيم على المسيرات الشعبية، ولكن الجهات الاعلامية الخارجية اهتمت بما جرى في البحرين. فقد بثت محطة «الجزيرة» القطرية نبأ العدوان على المتظاهرين، وكذلك تلفزيون «المنار». وبثت الخبر كذلك صحيفة «الخليج» الاماراتية و«الراية» القطرية وغيرهما.

● وعلم من جهة اخرى ان الحكومة تمارس ضغوطا كثيرة على المكتب الاقليمي للتنمية البشرية التابع للامم المتحدة للانتقال الى مكتب جديد مع مكتبين آخرين تابعين للامم المتحدة هما: مكتب اليونيسيف ومكتب اعلامي آخر. وتود الحكومة ان تطلق على المكتب الجديد الذي يضم هذه الجهات الثلاث اسم «بيت الامم المتحدة» ويفتتحه السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة خلال زيارته الى البلاد في شهر نوفمبر المقبل. وبالرغم من ان الانتقال لم يتحقق بعد، فقد بدأ الاعلام الرسمي يتحدث عن هذه الخطوة وكأنها تمت بالفعل. واخبرت الحكومة مكتب التنمية البشرية بانه لن يطالب بدفع ايجار مكاتبه الجديدة في الوقت الحاضر. وقالت مصادر مطلعة ان فيصل عبد القادر، الممثل الاقليمي لمكتب التنمية البشرية يسعى لتمديد اقامته في البحرين بوسائله الخاصة.

٢٥ اكتوبر

● مع استمرار التظاهرات الشعبية في البحرين يزداد الوضع توترا خصوصا بعد ان بدأت السلطات في ممارسة اسلوب القمع في التعاطي مع تلك المسيرات. وما يزال المواطنان الشيخ حسين الحايكي، من منطقة سماهيج، والسيد محمد الغريفي من منطقة النعيم يعانيان من آثار التعذيب الوحشي الذي تعرضا له خلال اعتقالهما الاسبوع الماضي. وكانت قوات التعذيب الحكومية قد شنت عدوانا على مسيرة شعبية مساء الاحد الماضي بمنطقة النعيم بعد ان رفعت شعارات تندد بالعدوان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وقال شهود عيان ان قوات الشغب اطلقت الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع، وان عددا من المواطنين اصيب بسبب ذلك. وكانت الحكومة تسعى للسيطرة على الفعاليات الشعبية الداعمة لانتفاضة الشعب الفلسطيني من خلال تأميمها ومنع اية مسيرة لا تحصل على موافقة جهاز التعذيب الحكومي. ولكن ابناء البحرين، وهم أكثر الشعوب العربية شعورا بمعاناة الشعب الفلسطيني على ايدي قوات الاحتلال الاسرائيلي، وذلك نتيجة معاناتهم المتواصلة منذ ان بدأت انتفاضتهم المباركة في العام ١٩٩٤، مصرّون على التضامن مع اخوانهم في الاراضي المحتلة. وخلال السنوات الست الماضية عانى ابناء البحرين من عدوان القوات الاجنبية التي يعتبرونها قوات احتلال استقدمتها العائلة الحاكمة لحمايتها، شأنها شأن قوات الاحتلال الاسرائيلية. ويشعر ابناء البحرين جميعا بان تلك القوات التي وفرت لها العائلة الحاكمة كل مستلزمات الراحة والعيش الرغيد انما هي اداة ضد تطلعات ابناء البلاد.

● واستمر المواطنون في التعبير عن مواقفهم الداعمة للشعب الفلسطيني بأساليب متعددة. ففي مدينة حمد انتشرت الشعارات الوطنية منددة بالعدوان الاسرائيلي ومطالبة الحكومة بتحقيق مطالب الشعب العادلة. وفي منطقة كرزكان هناك كر وفر بين المواطنين وقوات التعذيب الحكومية. فما ان يكتب المواطنون شعارا ضد قوات الاحتلال ومع الشعب الفلسطيني حتى تهرع قوات الشغب الاجنبية لشطبها، فيعود المواطنون للكتابة من جديد، وتستمر الدورة. وفي منطقة كرباباد، شوهدت الشعارات الوطنية الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني بشكل مكثف على الجدران، وشوهدت قوات الشغب وهي تسارع لشطبها. ولوحظ ان مجلس الشورى الذي عيّن رئيس الوزراء اعضاءه لم يتخذ موقفا من العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والتزم «الحياد» في حرب قوات الاحتلال ضد ابناء فلسطين. وكان المواطنون قد قاموا باعتصام سلمي امام منزل السفير الامريكي بمنطقة سار، وتدخلت قوات الشغب لقمع الاعتصام وتفريق المشاركين فيه.

● وكررت المعارضة نداءها للمواطنين بالاستمرار في اعلان الموقف الداعم لشعب فلسطين والاستفادة من كل مجال للتعبير عن ذلك، بما في ذلك جمع التبرعات والاستعداد للدفاع عن شعب فلسطين. وتشعر الحكومة بحساسية مفرطة من المسيرات الشعبية التي اصبحت تعم البحرين خصوصا في القرى. ويتوقع خروج مسيرات شعبية يوم الجمعة المقبلة، في الوقت الذي تزداد فيه الخشية من ردود فعل قوات الشغب الاجنبية خصوصا ان اجهزة الامن تدار من قبل عناصر اجنبية.

● وعلى صعيد آخر دعت الحكومة الامريكية رعاياها في منطقة الخليج لاتخاذ احتياطات امنية اضافية خشية وقوع حوادث عنف تستهدف المصالح الامريكية. جاء ذلك في ضوء تصاعد العنف الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ونظرة العرب والمسلمين للموقف الامريكي بانه الداعم الاساسي لقوات الاحتلال. ولا يتوقع لجوء المواطنين لاعمال عنف برغم محاولات البعض تضخيم الوضع واثارة الخوف من ذلك. وفي المنامة قال متحدث باسم السفارة الامريكية في البحرين لصحيفة «الشرق الاوسط» ان السفارة لم تدع رعاياها لمغادرة البحرين او عدم الخروج من المنزل، ولكن تمت الدعوة من خلال الخط الساخن للسفارة لاتخاذ الحيطة والحذر والابتعاد عن اية مشكلات قد يتصادف حدوثها في اماكن وجودهم. وفي السياق نفسه كانت مدرسة البحرين الامريكية قد اغلقت ابوابها امس الثلاثاء حتى اشعار اخر. وقال متحدث السفارة ان المدرسة اغلقت لمراجعة الاجراءات الامنية المتبعة فيها. وتوقع ان يعاد فتح المدرسة مع بداية الاسبوع بعد استكمال هذه المهمة.

٢٧ أكتوبر

● استغرب المواطنون من عدم صدور بيان حكومي يشجب قرار الكونجرس الامريكي الذي صدر يوم امس بلغة معادية للفلسطينيين وداعمة بصورة كاملة للكيان الاسرائيلي. ووجه القرار اللوم الكامل الى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات متهما اياه بما أسماه «التحريض على العنف»، وطالب الادارة الامريكية باستعمال حق الفيتو لافشال اي مشروع ضد «اسرائيل»، وتقديم دعم مالي كبير لها. وشعر العرب والمسلمون باستفزاز كبير وعداء غير محدود من قبل الكونجرس الامريكي تجاه الشعب الفلسطيني والموقفين العربي والاسلامي.

● علم ان النائب اليهودي بنيامين غليمان، رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الامريكي، هو الذي طرح مشروع القرار امام الكونجرس، وصوت لصالحه اكثر من ٢٣٠ عضوا بينما امتنع ثلاثون عضوا عن التصويت. ولدى تقصي اسباب امتناع حكومة البحرين عن شجب القرار المذكور بقوة اتضح انها وجدت نفسها في موقف حرج جدا. فقبل يومين فقط كانت وسائل الاعلام الرسمية تروّج للنائب بنيامين غليمان وتعبر عن فرحها وغبطتها لتصريحاته التي تشيد بممارسات حكومة البحرين. واحتوت جميع وسائل الاعلام الرسمية على تقارير مطولة عما قاله النائب اليهودي بخصوص الوضع في البحرين، وروجت لها بشكل واسع. ولذلك وجدت الحكومة ان من الصعب شجب موقف النائب اليهودي برغم انه طرح مشروع القرار المعادي للفلسطينيين وللعرب والمسلمين.

● ومن جهة اخرى يناقش مجلس الشورى هذه الايام مرسوما بقانون خطير للتعليم. وتنص المادة السادسة من هذا المرسوم على ان «التعليم الاساسي يكون مجانيا بمدارس الدولة، ويجوز تحصيل رسوم لطلبة العليم الثانوي يصدر بتحديدها وشروط الاعفاء منها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء». وبغض النظر عن موقف مجلس الشورى ازاء هذا المرسوم فسوف تقرر العائلة الحاكمة ما اذا كانت ستفرض رسوما على التعليم الثانوي للمرة الاولى في تاريخ البلاد. وسوف تصبح البحرين البلد العربي الوحيد الذي يفرض رسوما على التعليم الثانوي. وليس معروفا حتى الآن دوافع الحكومة لطرح هذا المشروع، وربما يكون ذلك من ضمن خطة لتحسين سمعة مجلس الشورى الذي قد يرفض المرسوم، فتقر العائلة الحاكمة ذلك الرفض ويسجل للمجلس انه استطاع تحقيق شيء لصالح الشعب.

● وعلى صعيد آخر شارك السيد عبدالهادي الخواجة، أمين عام «المنظمة البحرينية لحقوق الانسان»، في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الانسان في العالم العربي، الذي انعقد في القاهرة تحت عنوان "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان" في الفترة ١٣ – ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠. وكان المؤتمر قد انعقد بدعوة من «مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان»، بالتنسيق مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان، ومشاركة نحو مائة خبير في مجال حقوق الانسان في العالم العربي، ومساهمة خبراء من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأوروبا. وقدم السيد الخواجة مداخلات متميزة سواء في ما يتعلق بمواضيع المؤتمر بشكل عام أو بعرض ما يرتبط بالبحرين وبتجربة عمل المنظمة البحرينية لحقوق الانسان. وعلى هامش أعمال المؤتمر التقى السيد عبدالهادي الخواجة العديد من المشاركين بغرض رفع مستوى التنسيق والتعاون، كان من بينهم ممثلة المفوضية السامية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة (ايلينا ايبوليتي)، وممثلة منظمة اليونسكو (لويزة هكسهاوزن) والعديد من الشخصيات ورؤساء وممثلي منظمات حقوق الانسان في العالم العربي. كما تم عرض مجموعة من التقارير المهمة حول البحرين، وتوزيع مطبوعات واصدارات المنظمة البحرينية.

وفي ختام المؤتمر، اصدر المشاركون بيانا باسم «اعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان» تضمن ما يلي:

١ – مطالبة الحكومات العربية بالتصديق على كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ومتابعة تنفيذها واسقاط التحفظات، وعلى احترام كافة حقوق الانسان دون تجزئة، وعدم التذرع بتلاعب بعض أطراف المجتمع الدولي بها أو بالخصوصية الثقافية، للتنصل من التزاماتها تجاه شعوبها ومواطنيها.

٢ – مطالبة الحكومات العربية بازالة كافة القيود على حريات الرأي والتعبير والتجمع والحريات الأكاديمية، بما يتفق مع مبادئ حقوق الانسان المعترف بها عالميا، وازالة القيود أمام حق امتلاك وادارة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

٣ – دعوة الحكومات العربية – التي لم تقم بذلك بعد – بوضع خطط وطنية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الانسان باعتبار ذلك واجبا عليها، وباعتبار ذلك أفضل مساهمة في تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة، وباعتبار أن رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمعات بحقوق الانسان والشعوب هو خط الدفاع الأول عن حقوق الانسان وحقوق الأوطان.

الحجر أقوى من رصاص الطغاة

ارمها بكل قوة، ففيها هلاك الظالمين، فما دامت لا تملك غيرها فماذا يضيرك ان تكون سلاحك الاقوى في حربك ضد الاعداء؟ عرفت الحجر وعشقته فأصبح رسولك الى القوم يخبرهم بانك ثابت في موقفك كالطود، قوي كالليث، صلب كالفولاذ. لم يكن الحجر ذا قيمة لدى الامم السابقة، لكنك اليوم منحته ثمنا كبيرا، فأصبح في القدس ونابس وغزة وبقية البلاد المحتلة، سلعة يتسابق لاقتنائها المجاهدون. انه سلاح المستضعفين الذين يريدون استعادة قوتهم بمواجهة الاعداء ولو بحجر. مجلس الامن يجتمع لان اطفال فلسطين يقذفون الحجارة على قوات الاحتلال فتقتلهم وتمثل بهم. وتتدخل امريكا لحماية ربيبتها من تلك الحجارة. فما تملكانه من صواريخ وطائرات يعجز عن مواجهة انتفاضة الاطفال والشيوخ والنساء لان لدى المشاركين فيها حجارة من سجيل تهطل على رؤوس المعتدين فاذا هم حصيدا خامدين. كيف تحول الحجر الى سلاح في عصر الذرة؟ وكيف تغلّب على أعتى السلاح وأضخم الترسانة وأرغم أنوف الجبابرة والمستكبرين؟

تعلّم المظلومون منك يا ابن الاقصى دروسا في الصمود والاستبسال، فبينما روّج الحكام المستسلمون مقولة ان الجيش الاسرائيلي متفوق عسكريا على امتنا مجتمعة، وقفت شامخا تواجه جنود الاحتلال بقبضات تمسك بالحجر وتقذف به على المحتلين فيتحول بقدرة الله الى قنبلة تنفجر على رؤوس المعتدين. لم تكن يوما ارهابيا، لكنك سمعت من أبيك قصة الارهابي الذي قاد العدوان على مخيمي صبرا وشاتيلا قبل ثمانية عشر عاما. وبدلا من معاقبة ذلك القائد بتقديمه لمحكمة دولية كمجرم حرب، ها هو رئيس وزراء العدو يستعطفه ليدخل معه في تحالف حكومي ضد شعبك. وهذا هو دأب العتاة أعداء الانسانية. انهم يتسابقون في ارتكاب الجرائم بحق الانسانية، فيقتلون ويعذبون ثم يتسلمون اعلى المناصب او يقدم لهم أعلى انواط الشجاعة وأرقى الاوسمة. هذا لا يحدث الا في عالمنا، لاننا امة مظلومة يستهدفنا القاصي والداني بالظلم والعدوان. في كل بلادنا، يا أخي، يساق الاحرار الى الزنزانات ليمارس الجلادون بحقهم أبشع وسائل التعذيب، ومن يرفع صوته بالتأوه والاحتجاج ينال من العذاب ضعفين. لقد ابتليت امتنا بحكام بتفننون في تعذيب مواطنيهم بينما يركعون امام الغزاة والبغاة.

يا ابن الاقصى: لست وحيدا في الميدان، فقلوب المستضعفين معك، وعين الله ترعاك وتحرسك وتدافع عنك. بالامس سمعت عن الانتصارات التي سجلتها ثلثة مؤمنة بربها في لبنان ضد العدو، وكيف تزلزلت الارض تحت اقدام المحتلين والطغاة لان تلك الانتصارات أبرزت هزيمة المتخاذلين وضعفهم. فقد انفقوا اموال الامة على السلاح والعتاد، ولكنهم لم يسخروها لمواجهة العدو الحقيقي للامة، بل الى صدور ابنائها البررة. ان في سجون بلداننا اليوم آلاف المعتقلين ظلما وعدوانا، المحرومين من ابسط الحقوق الانسانية، والذين يكابدون الضيم والظلم والقمع على ايدي الجلادين وأسيادهم. أسمعت يا أخي بما فعلته الثلة المؤمنة التي تتحرك ضد المحتلين شمالا؟ لا يملك افرادها سوى الايمان بالله والقضية، لقد استرخصوا الموت فواجهوا قوات العدو بصدور منفتحة وقلوب ثابتة على الايمان، فاذا بها تعيد الى الاذهان امجاد الامة وانتصاراتها التاريخية الكبيرة. وحدهم وقفوا بحق معك ومع اخوتك، فانتصروا لكم جميعا وأرغموا أنوف الغزاة في التراب، وأظهروا خواء كلام الحكام وحججهم. لا بد انك، يا أخي، سمعت تباكيهم على حالكم، وأنت تعلم انك واخوتك أحسن حالا منهم، فأنتم تسيرون رافعين رؤوسكم، بينما يطاطيء كل منهم رأسه امام أسياده. ورأيت دموع التماسيح تذرف منهم، لكنك تعلم انها تسيل باردة بدون حرارة او روح او شعور.

في عالم الخنوع يستأسد المستسلمون، وتمتليء الزنزانات بالاحرار. ونحن يا أخي، نعيش هذا الزمن الرديء الذي لا مكان فيه للشرفاء، بل يملأه الانتهازيون ومن يصفق للظالمين وينعق مع الناعقين. أنت واخوتك وجيرانك الشماليون عنوان رفعة هذه الامة، ورمز عزتها وشموخها. غرفتم من عزة الاسلام معينا صافيا، وقرأتم في أسفار التاريخ قصص الملاحم والفتوحات، ثم توكلتم على الله وبدأتم مسيرتكم التحررية الخالدة على طريق ذات الشوكة، فكانت عين الله ترعاكم كلما خطوتم خطوة وقطعتم واديا. بجهادكم بدأتم عهدا جديدا لهذه الامة، وقررتم اخراجها من الزمن الرديء الى زمن النصر والمجد. بكم تهتف قلوب المظلومين، واليكم تتطلع أفئدة المستضعفين، وتخفق بحبكم قلوب سجناء الرأي في بلدنا المعذب. من داخل الزنزانات ترتفع هتافاتهم لتحييكم، ويتحملون نتيجة ذلك من الجلادين أشد العذاب. وما أحلى العذاب في سبيل الله والمجاهدين مثلكم. رعتكم عين الله التي لا تنام، وعذرا فاليراع قصير، وفي الحلق غصة، وفي القلب نار متقدة، ولكن... ما أحلى مناجاتكم وتقبيل الحجر الثائر المتوجه الى صدور الاعداء. ان النصر قريب بعون الله.

ستنتصر القدس

طر الى العلياء يا من بلّل الوادي دما
واكتب التاريخ عملاقا، وهاك القلما
واحضن القدس حبيبا والها منكلما
ان في قلبك شوقا لحماها مفعما
وفلسطين تناغي في سماها الأنجما
لم تنم يوما وما كان الأعادي نوّما
ترفض المحتل تأبى ان تبيع الحرما
مسجد القبة يشكو، حقه قد هضما
صنوه الأقصى حزين، قد أذيق الألما
من هنا مر شباب واستثار الهمما
واعتلى صهوة مجد وتحدى القمما
وانتشى من خمرة العشق وأرخى قدما
يتهادى في خطاه ضاحكا مبتسما
دونه من باع أرضا وانبرى منهزما
يسجن الاحرار لا يبقي لسانا او فما
يا شهيد القدس صرت اليوم بين العظما
قدس، عذرا ان في الامة سرا مبهما
كيف تبكي وهي تدري انها لن تهزما
ان نصر الله آت، عهد جبار السما
ان بدين الله أضحى جمعنا معتصما
كنتِ للاديان مهدا، كنتِ غيثا قد همى
منكِ شع النور في الدنيا وعمّ الامما
جرحكِ الدامي سيغدو بالفدا ملتئما

تحية للحجر، سلاح المظلومين في فلسطين - التتمة من ص ١

واعتمادها المطلق على دعم الخارج لبقائها في الحكم. لكن كان العرب والمسلمون يتوقعون ان تهز صور المأساة ضمائر الحكام فيصحوا من غفوتهم ولكن ذلك لم يحدث. خرجت المسيرات في اغلب العواصم العربية، وهتف المواطنون في كل مكان بحياة القدس والشعب الفلسطيني، حتى في العواصم التي لم تشهد مظاهرة من قبل. وشارك شعب البحرين اخوته في المأساة بمسيرات كثيرة انطلقت من المساجد والمآتم، وكانت تعبيرا حيا عن المشاعر والمواقف. وما تزال انعكاسات المجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون تلقي بظلالها على الوضع العربي العام وتحرك الشوارع في العواصم العربية. وهناك قلق كبير من ان يؤدي استمرار الازمة الى تحرك جماهيري واسع يتحول الى حركة تغييرية جوهرية في الشارع العربي. وبسبب حجم التفاعل فقد انتشر الهلع والفزع في اوساط الجهات الداعمة للكيان الاسرائيلي، ووجدت الولايات المتحدة نفسها متهمة بالتواطؤ في قتل الفلسطينيين، ووجهت تحذيرات لرعاياها في البلدان العربية لاخذ الحيطة والحذر. لكن الخطوة المهمة التي كان على الحكام العرب اتخاذها للتعبير بوضوح عن الغضب لم تتخذ بعد. بل ان الولايات المتحدة ما تزال تدعم الكيان الاسرائيلي وتمارس الضغوط على الجانب العربي، الفلسطيني وغيره، لانتهاج سياسات اكثر قبولا للتعنت الاسرائيلي والاحتلال الصهيوني للاراضي العربية.

التفاعل الجماهيري مع قضية فلسطين سوف يستمر بعون الله، فهو الموقف الطبيعي في مثل هذه الظروف. وسوف تستمر مواقف الحكومات العربية الرافضة لتجميد العلاقات مع الجهات الداعمة لـ «اسرائيل» والتي لا تقبل بالتأثير على التوازن القلق الذي يسود المنطقة. لكن العمليات النوعية التي قام بها حزب الله اللبناني التي ادت الى أسر اربعة اسرائيليين من بينهم عقيد بالجيش الاسرائيلي، قد أحرجت الحكومات العربية كثيرا. فقد أسقطت مقولة عدم القدرة على مواجهة الكيان الاسرائيلي، واثبتت ان مجموعات مجاهدة صغيرة بامكانها ان تحقق ما عجزت عنه الحكومات العربية منذ اكثر من نصف قرن. الواضح ان الامور تسير باتجاه لا يريح الحكومات العربية، ولكن من يدري، فلعل هذه المسيرات تمثل بداية عهد جديد للامة تستعيد فيه قوتها ومكانتها وتهزم فيه قوى الاحتلال ومن يقف وراءها. ان جهاد شعب فلسطين مستمر، ومعه مشاعر الامة وكل وجودها.